
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

# التصوف الطرقي بالمغرب
# بين التأنيس والتسييس

عبد المجيد الجهاد *

## مقدمـــة

لقد ظل الخطاب حول التصوف، وإلى أمد قريب، منحصرا في أروقة الجامعات والحلقات الدراسية الضيقة لا يتعداها إلا بقليل. غير أن السنوات الأخيرة شهدت اهتماما لافتا بهذه "الصحوة الروحية" من لدن العديد من مراكز البحث والدراسات الغربية، المعنية بدراسة الشأن الديني في العالمين العربي والإسلامي.

وتعتبر مؤسسة البحث والتنمية المعروفة باسم "راند"، من بين أهم مراكز البحث الأمريكية التي تهتم بمتابعة ورصد تحولات الخريطة الدينية في العالم الإسلامي، وهو ما يجعل صناع القرار في الإدارة الأميركية يميلون إلى تبنّي مقترحات المؤسسة وتوصياتها في كل ما يتعلق بالحالة الدينية في العالمين العربي والإسلامي[1].

## مؤسسة "راند" والرهان على التصوف

في سنة 2007، أصدرت مؤسسة "راند" تقريراً يحمل عنوان: "تكوين شبكات إسلامية معتدلة". وخلافا لتقارير سابقة أصدرتها المؤسسة، يوصي التقرير باعتماد المواجهة "العقدية أو الفكرية" لاجتثاث

* أستاذ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بن مسيك بالدار البيضاء

[1]- للإشارة أصدر المركز في هذا الشأن مجموعة من التقارير والدراسات، أبرزها تقرير وتقرير"العالم الإسلامي بعد أحداث 11 شتنبر 2001- The Muslim World After 9/11" في سنة 2004، وتقرير"الإسلام المدني الديمقراطي "Civil Democratic Islam" في سنة 2004، وتقرير "بناء شبكات إسلامية معتدلة" Building Moderate Muslim Networks في سنة 2007. الرابط: الموقع الإلكتروني لمؤسسة راند http://www.rand.org/

الجذور الفكرية المؤسسة للحركات الأصولية المتطرفة، عوض الاكتفاء بالمعالجة السياسية والعسكرية في حملتها على الإرهاب.

وتكمن أهمية التقرير في أنه لم يكتف بالرصد والمتابعة هذه المرة، بل تعداه إلى "وضع خطط واقعية ومدعمة بالأسماء والمنظمات المقترحة للتعاون في تطبيق خطة انتقال العالم الإسلامي من الفهم الأصولي أو الوهابي للإسلام، إلى فهم "معتدل" أكثر مرونة وانفتاحا على الثقافة الغربية.

من خلال الاطلاع على مضمون هذا التقرير، يمكن أن نستشف الأهمية البالغة التي أصبحت توليها الولايات المتحدة الأمريكية لجماعات "الإسلام التقليدي المعتدل"، باعتبارها أحد البدائل الممكنة التي ينبغي المراهنة عليها مستقبلا، في الحد من زحف الحركات الأصولية المتطرفة.

ولعل إحدى أبرز الملاحظات التي توقف عندها التقرير، أن "الإسلاميين المتطرفين" وعلى الرغم من أنهم يعتبرون قلة، إلا أنهم يحظون بالتفوق في العديد من المناطق، في حين يبدو "الإسلاميون المعتدلون والليبراليون" بالمقابل، أقل تنظيما وفاعلية وتأثيرا، على الرغم من انتشارهم الواسع كميا. وهو ما أصبح يتطلب في نظر واضعي التقرير، "توفير خارطة طريق لتشييد شبكات للمسلمين الليبراليين والمعتدلين" يكون لها تأثير حاسم في العلاقات الدولية.

ومن ثم، يوصي التقرير، بضرورة تقديم مختلف أشكال الدعم والمساندة للحركات الإسلامية المعتدلة والليبرالية- وفي مقدمتها الطرق الصوفية – لمساعدتها على تحسين أدائها، وتطوير فاعليتها في التصدي للتيارات السلفية المتشددة، والحد من تأثيراتها وامتداداتها على الصعيدين الإسلامي والدولي.

إن هذه الخطة التي يدعو التقرير إلى تبنيها والأخذ بها في مواجهة تيارات الإسلام "الراديكالي"، من شأنها تقليص مسافة الخلاف والاختلاف في العلاقة مع الطرق الصوفية الأكثر تشددا، والبحث عن تحقيق أكبر قدر من التعاون والتنسيق المشترك معها، فالمهم هو وحدة الهدف، وليس التوافق التام بين المتحالفين لتحقيق هذا الهدف.

وتنبني هذه الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع معسكر الاعتدال الإسلامي "التقليدي" على قاعدتي الاعتدال والتعاون، هذا فضلا عن القبول بالديمقراطية، والقبول بالمصادر غير المتعصبة في تشريع القوانين، ونبذ الإرهاب والعنف غير المشروع، واحترام حقوق النساء والأقليات الدينية.

ومن ثم، يشكل نموذج الإسلام الصوفي أحد أفضل الخيارات المتاحة للسياسة الأمريكية في هذا الصدد، باعتباره النموذج الأقرب إلى التعايش مع القيم الديمقراطية والعلمانية والحداثية، ونظرا لما تتيحه آلية التدين الصوفي من مرونة تكفل تجاوز مثل هذه العقبات. وهو ما يؤهل الطرق الصوفية بشكل

أكبر للعب دور سياسي مؤثر في مواجهة جماعات الإسلام السياسي المتشددة، خاصة إذا نجحت السياسة الأمريكية في توجيه تلك الشبكات "الجاهزة" لممارسة هذا الدور في مجتمعاتها، ولو من وراء ستار. هذا فضلا عما يمكن أن تقدمه الطرق الصوفية في مجالين رئيسين آخرين للتعاون، أولهما: توفير الكوادر المناسبة لتسلم المناصب الدينية الرسمية، وهو ما أشار إليه التقرير صراحة. وثانيهما: تقديم بدائل صوفية لدعاة جماهيريين، بإمكانهم ممارسة دور وازن في دعم هيئات سياسية معينة، أو مرشحين موالين للتوجهات الأمريكية.

انطلاقا من هذه الاستراتيجية أصبحت العديد من الأنظمة العربية تمنح للفاعل الصوفي دورا أساسيا داخل الحقل السياسي، وذلك من أجل ملء الفراغ الذي خلفه تراجع الأحزاب المدنية وتقلص تأثيرها، والحد من هيمنة الأحزاب الأصولية المتطرفة على الحقل السياسي. ومن ثم، الرهان على الطرق الصوفية في مواجهة الأفكار الدينية المتشددة.

## هيكلة الحقل الديني بالمغرب: المنطلقات والأبعاد

في تناغم مع هذه الرؤية، تبنى النظام المغربي استراتيجية جديدة تقوم على "إعادة تأهيل الحقل الديني"، بهدف "تحصين المغرب من نوازع التطرف والإرهاب، والحفاظ على هويته المتميزة بالوسطية والاعتدال والتسامح"، مع إيلاء الطرق الصوفية مكانة هامة ضمن هذه الاستراتيجية[2].

وتتلخص معالم هذه الهيكلة الجديدة، التي أعلن الملك محمد السادس عن خطوطها العامة، في خطابه "حول تنظيم المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية"، بتاريخ 30 أبريل 2004 بالدار البيضاء، في سن "إستراتيجية مندمجة وشمولية، متعددة الأبعاد، ثلاثية الأركان، لتأهيل الحقل الديني وتجديده". أنظر في هذ الصدد: خطاب الملك محمد السادس، حول إعادة هيكلة الحقل الديني، الدار البيضاء، بتاريخ 30 أبريل 2004.

يتعلق الركن الأول منها بالبناء المؤسسي، ويروم إحياء مؤسسة الأوقاف، وعقلنة تسييرها، وذلك بإعادة هيكلة بعض المؤسسات الدينية الرسمية، وفي مقدمتها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، وكذا إحداث مديرية المساجد ومديرية للتعليم العتيق، وأخرى مختصة بالمساجد، وإعادة النظر في التشريع المتعلق بأماكن العبادات، وضبط مصادر تمويلها وشفافيتها وشرعيتها واستمراريتها، وهيكلة المجلس العلمي الأعلى وإحداث الهيئة العلمية المكلفة بالإفتاء، وإعادة هيكلة رابطة علماء المغرب بالرابطة

---

[2]- تقرير الحالة الدينية في المغرب، المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة،: 2007- 2008، الإصدار الأول- الرباط: منشورات المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، الطبعة الأولى، 2009، ص: 162

المحمدية لعلماء المغرب.. كما رام المشروع أيضا، خلق إذاعة محمد السادس للقرآن الكريم، مع إعادة تنظيم مؤسسة دار الحديث الحسنية.. وتأسيس مركز تأهيل و تكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات، فضلا عن إحداث المجلس العلمي المغربي بأوروبا وإطلاق خطة ميثاق العلماء، وصولا إلى إحداث مؤسسة محمد السادس لطبع المصحف الشريف سنة 2010، وإحداث مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينين ...

ثم هناك الركن **التأطيري**، ويتمثل في تحديث مناهج وبرامج التعليم وتداوله حتى يتجاوز التلقين النصي والحرفي المتحجر، و"صيانة الحقل الديني من التطاول عليه من بعض الخوارج عن الإطار المؤسسي الشرعي"، وتقنين مسألة الإفتاء "سدا للذرائع، وقطعا لدابر الفتنة والبلبلة"، وتوسيع وتجديد المجالس العلمية كي تغدو "ملتقى لكل العلماء المتنورين"، وذلك بتشكيلها من علماء، مشهود لهم بالإخلاص لثوابت الأمة ومقدساتها، والجمع بين فقه الدين والانفتاح على قضايا العصر"، والسهر، من خلال انتشارها عبر مجموع التراب الوطني، على تدبير الشأن الديني عن قرب، والمساهمة في تأطير المواطنين، ولاسيما الشباب منهم، بما يحمي عقيدتهم وعقولهم من الضالين المضلين" مع الحرص "على إشراك المرأة المتفقهة في هذه المجالس". هذا فضلا، عن إحياء رابطة علماء المغرب، بشكل يجعل منها جهازا متفاعلا مع المجالس العلمية، وإعادة تنظيمها وتركيبها بما ينسجم مع الأهداف الجديدة للإصلاح الديني.

أما الركن الثالث لهذه الاستراتيجية الجديدة، فيتمثل في عقلنة وتحديث وتوحيد التربية الإسلامية السليمة، والتكوين المتين في العلوم الإسلامية كلها، في نطاق مدرسة وطنية موحدة، مع التأكيد في هذا السياق، على تأهيل المدارس العتيقة، وصيانة تحفيظ القرآن الكريم، وتحصينها من كل استغلال أو انحراف يمس بالهوية المغربية، وتوفير طرق وبرامج للتكوين، تؤهل طلبتها للاندماج في المنظومة التربوية الوطنية، وتجنب تخريج الفكر المنغلق، وتشجيع الانفتاح على الثقافات".

يستشف من مضامين هذا الخطاب، أن أبعاد هذه الاستراتيجية الجديدة، لا تشمل فقط تمكين المغرب من "استراتيجية متناسقة، لمواجهة كل التحديات في الحقل الديني تحت لواء إمارة المؤمنين، باعتبارها موحدة للأمة ورائدة لتقدمها"، بل تمتد إلى "الإسهام العقلاني الهادف لتصحيح صورة الإسلام، مما لحقها من تشويه مغرض وحملات شرسة، بفعل تطرف الأوغاد الضالين، وإرهاب المعتدين، الذين لا وطن ولا دين لهم". هذا فضلا عن قطع دابر "بدع الطوائف وتطرف الخوارج عن السنة والجماعة، والتصدي لكل التيارات الهدامة، والدخيلة على مجتمعنا، الغيور على نقاء ووسطية الإسلام، من قبل كل المغاربة".

ضمن هذه السياسة الدينية الجديدة، رسمت الدولة خارطة طريق للزوايا والطرق الصوفية، عينت لها وظائف محددة لتضطلع بها في مواجهة تنامي الفكر السلفي المتطرف، والوقوف في وجه الدعوات "الخارجية" المضادة للوحدة المذهبية للأمة، ممثلة في العقيدة الأشعريّة والمذهب المالكي والطريقة الجنيدية، وتكريس مبدأي الشرعية والمشروعية اللذين يتأسس عليهما النظام السياسي المغربي، مع الإعلاء من دور مؤسسة أمارة المؤمنين في تدبير الحقل الديني.

## التصوف الطرقي وتحولات الحقل الديني بالمغرب

شهد الحقل الديني بالمغرب في نونبر 2002، تحولا نوعيا بتعيين أحمد التوفيق وزيرا للأوقاف والشؤون الإسلامية. وقد حمل هذا الحدث دلالة كبيرة أشرت على معالم تحول استراتيجي في توجهات السياسة الدينية في المغرب، لجهة إعادة الاعتبار للفاعل الصوفي في الحقل الديني، والرهان على دوره في موازنة التوجه السلفي. وهو ما اعتبر جزءا من مشروع تكييف المغرب مع استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية القائمة على محاصرة التيار السلفي، والحد من فعاليته[3].

وقد مثل هذا الأمر في رأي العديد من الملاحظين والمتتبعين، إشارة قوية إلى مختلف الفاعلين في الحقل السياسي، خصوصا الاتجاهات السلفية، وتأكيدا على الدور الهام المنوط بالطرق الصوفية وطنيا ودوليا، ضمن السياسة الدينية الجديدة. وطنيا، من خلال "الحفاظ على "الأمن الروحي" وترسيخ "الهوية الدينية المغربية"، القائمة على المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية والطريقة الجنيدية. ودوليا، في اعتماد ما يسمى "الدبلوماسية الروحية"، من خلال تمتين وتقوية الروابط الدينية والروحية، وكذلك روابط الصداقة والثقة بين الشعوب، وخاصة مع دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء، التي تربطها بالمغرب روابط روحية قديمة، واستثمارها في الدفاع عن مصالح المغرب لدى هذه الدول.

كما شكلت مناسبة تنظيم "لقاء سيدي شيكر" الأول للمنتسبين للتصوف في صيغته الوطنية في شهر شتنبر 2008، بحضور المئات من المنتسبين إلى الزوايا والطرق الصوفية، مناسبة للتأكيد مرة أخرى، على أهمية مساهمة الزوايا والطرق الصوفية بالمغرب، في "الدفاع عن الوحدة الترابية للأمة والتربية ونشر المعارف والعلوم، وكذا في مجال تكريس قيم التضامن والتسامح"، باعتبارها بعضا من الأهداف العامة للسياسة الدينية الجديدة، الرامية بالأساس لمحاربة مظاهر الغلو والفكر المتطرف الذي تصدر عنه العديد من التنظيمات السلفية.

---

[3]- تقرير الحالة الدينية في المغرب، الصفحة نفسها.

وإذا كـان الهـدف المعلن مـن تنظيـم هـذا اللقـاء الـوطني، هـو إتاحـة فرصـة التعرف على المؤسسـات الوريثة لفكـرة التصوف في المملكـة، و فسح المجال للقـائمين على هـذه المؤسسات للتعارف فيمـا بينهـم من أجـل إعـادة إحيـاء وظـائف الزوايـا الروحيـة والتربويـة، فـإن اللقـاء الـدولي يسـعى إلى ربـط الصـلة بـين المنتسبين في المغـرب والمنتسبين في مختلـف بلـدان العـالم، والتأكيـد على دور المغـرب التـاريخي، في نظـر المنظمـين، في مسـاندة تيـارات التصـوف السـني، لا سيما وأنه مـن أهـم البلـدان الـتي انطلقـت منهـا ينـابيع هذه التيارات، بما مثلته من قيم ومعاني مستمدة من الكتاب والسنة.

وقـد كانـت الرسـالة الـتي وجههـا الملـك محمـد السـادس للمشـاركين في الـدورة الوطنيـة الأولى للقـاء سيدي شيكر للمنتسبين للتصوف، بمثابة مرشد عمـل للزوايا والطرق الصـوفية، ولـلأدوار المنوطة بهـا، حيث حددت الرسالة الملكية مهامها، في "ضرورة الالتزام بمنهاج الصفاء، الذي أسست عليه، وتنزيهها عن الأغراض، والسمو بأهلها عن كل ما لا يليق بهم، من ابتغاء العاجل وترك الآجل". كما حضت الرسالة المتناظرين على توحيد صفوف مختلف مكونات النسيج الصوفي، على تعدد مشاربها واتجاهاتها، حـول هـدف واحـد، خدمـة للـدين والـوطن. إذ إن خدمـة الـدين تتطلـب "الاعتصـام بالكتـاب والسـنة وإشاعة العلـم، وتهـذيب النفس بالإكثـار مـن الـذكر، فضـلا عـن عمـل المعروف، وإغاثـة الملهـوف، وكـل أنـواع الـبر". أمـا خدمـة الـوطن فحـددت في "القيـام بالواجـب نحـو الإمامـة العظمـى، الـتي تمثلهـا إمـارة المؤمنين، والحـرص علـى خصوصـيات المغـرب الثقافيـة، حـتى لا تضـمحل تحـت تـأثير كـل المشوشـات الدخيلة"[4].

ولم تخف الرسالة الملكية الرهانات الجديدة للتصوف، في خدمة الاستراتيجية الدينية الجديدة، مقابل "العناية بأحوال هذا التوجه الروحي من الداخل، حتى تتبيّن الوسائل والطرائق، الكفيلة باستثمار طاقاته في التنميـة البشـرية الخُلُقيـة، علـى أسـاس تفعيـل دور التصـوف، في التربيـة والتزكيـة، وتهـذيب النفـوس، والدفع بها إلى طلب السمو والاكتمال".

وفي نفس السياق، حرص أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، في عرض ألقاه بالمناسبة، على التذكير ب"وظائف زوايا التصوف عبر التاريخ" قام فيه بالتعريف بأدوار ووظائف زوايا التصوف في المجالات الدينية والعلمية والتثقيفية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتأكيد على أهميتها في "قطع دابر الجماعات والتيـارات أصولية الـتي تسـعى لاستغلال الجانـب الاجتمـاعي لاستقطاب الأتبـاع. كمـا

---

[4]- أنظر في هذا الصدد، نص الرسالة السامية إلى المشاركين في الدورة الوطنية الأولى للقاء سيدي شيكر للمنتسبين للتصوف، المنعقدة بتاريخ شتنبر 2008، الرابط: الموقع الإلكتروني للبوابة الوطنية للمملكة المغربية http://maroc.ma/ar/

شدد على دور الزوايا الصوفية "في القيام بأدوار لمنفعة الناس والتكفل بهم، وإشاعة قيم التضامن بتوفير الإيواء والطعام لاسيما في أوقات المجاعات، وكذا الإشراف على إقرار أوفاق التضامن والحد من العصبية القبلية، وبناء الأمة التي ترتفع عن الاختلافات والعصبيات".

أما في المجال السياسي، فقد حدد الأدوار الموكول للطرقية في "ضمان الولاء لإمارة المومنين" و"التوسط في الخير بين الحاكمين والمحكومين"، وهي الأدوار والوظائف التي تتكامل فيما بينها لتتصدر بذلك الطرقية مجال التأطير والخروج من الدائرة الضيقة التي كانت تفعل داخلها، وبالتالي العمل على سحب البساط من تحت الجماعات الإسلامية التي لا تتناغم مع توجهات الدولة في المجالين الديني والسياسي، وهو ما يعني الزج بالطرق الصوفية في صراع الدولة ضد جماعات الإسلام السياسي، والإبقاء على احتكار الملكية للسلطتين الدينية والسياسية.

## التصوف الطرقي بديلا عن الإسلام السلفي

يبدو أن السياقات الجديدة والمستجدات الطارئة التي يشهدها العالم اليوم، بدأت تفرض على الفاعل الصوفي أن يعيد النظر في العديد من مفاهيمه وتصوراته، بل وفي وظيفته أيضا. ولعل هذا ما يسمح لنا بالحديث عن نموذج صوفي حركي، يمكن أن نصطلح عليه بالتصوف السياسي، كمقابل للإسلام السياسي، كما هو الشأن في مصر مثلا، حيث أصبحت الطرق الصوفية تتشكل ضمن أحزاب لها تنظيماتها ومؤسساتها وأدبياتها ومناضلوها وبرامجها السياسية والانتخابية، وتسعى إلى المساهمة في برامج التغيير، وفي توجيه السياسات. في هذا النموذج، يحضر النموذج الطرقي، الذي ما زال يعتمد نفس الخطاب ونفس الآليات التقليدية في مجال التعبئة والدعوة، ويعتبر من ثم، أن التصوف هو طريقة في الحياة قوامها الزهد والتقشف في الحياة. إذ يرى أن حطام الدنيا هو مصدر للشر والشقاء، يقتضي من المتصوف احتقار المادة، والعزوف عن الدنيا، والانقطاع للتأمل والعكوف على العزلة والخلوة والجوع. وهذا هو النموذج السائد في المغرب الذي ما زال لم يتحرر من تصوراته الضيقة التي يعتبر بموجبها، الممارسة الصوفية انسحابا من الحياة وانكفاء على الذات. وإن كنا نعتبر أن إحجام هذه الطرق عن الخوض في الشأن السياسي، ليس مرده اعتبارات مرتبطة باختياراتها هي، بل بطبيعة النظام السياسي المغربي، الذي يضيق من هامش عمل الطرق الصوفية بالمغرب.

فما هو منظور التصوف الطرقي للممارسة السياسية؟ وبأي معنى يتم الحديث عن السياسة في خطابات الطرق الصوفية؟

تتعدد المداخل لمقاربة هذه إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة في منظور الطرق الصوفية. فمن الدراسات من سعت إلى رصد هذه العلاقة من خلال الاشتغال على "بنية النسق السياسي المغربي

وآليات اشتغاله"، للوقوف على "الدور التاريخي المؤثر الذي لعبته الزوايا وما تزال في النسق السياسي المغربي، سواء في شقه المتعلق بالأحزاب السياسية، حيث يرى البعض بأنها مجرد امتداد طبيعي لتنظيم الزوايا: (أطروحة ريزيت حول الأحزاب السياسية بالمغرب)، أو في الجانب المتعلق بالمؤسسة الملكية التي تستمد معظم رموز شرعيتها ومشروعيتها أيضا، من صلب هذا التنظيم: (الإيديولوجية الشرفاوية، الطبيعة التحكيمية لشخص الملك إلخ). وفي نفس السياق أيضا، فقد شبه (جون واتربوري) في أطروحته حول (المؤسسة الملكية والنخبة السياسية بالمغرب)، وضعية الملك في إطار علاقته بالأحزاب السياسية، برئيس زاوية كبرى مهمته "التحكيم" بين الفرقاء السياسيين، وضبط التوازنات العامة بين مختلف المكونات والفرقاء داخل المجتمع"[5].

كما يمكن أيضا مقاربة الموضوع من خلال استخلاص الدور السياسي للطرق الصوفية في تزكية الحاكم وإضفاء الطابع الشرعي الديني على حكمه. وهذا لم يكن يخرج عن "الدور السياسي الذي كان للعلماء في تاريخ المغرب، فضلا عن دورهم الديني والعلمي. إذ، وعلى الرغم من أن دورهم السياسي ذاك شكليا في كثير من الأحيان، إذ لم يكن يتعدى إقرار أمر واقع، فلقد ظلوا يمثلون مع ذلك الشرعية الدينية التي بدونها يبقى الحاكم في نظر الشعب مجرد مغتصب للحكم"[6].

هناك مستوى ثالث للتعاطي مع الموضوع، وهو القيام برصد حضور بعض مظاهر الثوابت التنظيمية والإيديولوجية المتوارثة عن بنية الزوايا في بعض تنظيمات الإسلام السياسي الحالية، كما هو الحال في "جماعة العدل والإحسان" التي تستمد نموذجها التنظيمي من الطريقة القادرية البودشيشية تحديدا، خاصة فيما يتعلق بطبيعة العلاقة التي كانت تحكم مؤسس الجماعة الشيخ المرحوم عبد السلام ياسين بأتباعه ومريديه، أوفي الآليات الضابطة والناظمة للعلاقات بين أعضاء ومكونات الجماعة ذاتها. بل أكثر من ذلك، فهناك من الباحثين من يسحب هذه الخطاطة الصوفية القائمة على علاقة الشيخ بالمريد على النسق الثقافي للسلطة في المجتمع المغربي برمته، باعتباره نسق سلطة قائم على مجموعة من المفاهيم الضابطة للعلاقات، من قبيل: البركة والطاعة والخدمة والولاء، وهي مفاهيم تستمد مرجعيتها من حقل الصوفية[7].

---

[5]- أنظر: محمد جحاح: "الزوايا، المجتمع والسلطة بالمغرب": دراسة سوسيو-أنثروبولوجية حول الزاوية الخمليشية بالريف الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، 2001 (أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع غير منشورة).

[6]- محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية.. الحداثة والتنمية.- الدار البيضاء: مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1988، ص:48.

[7]- أنظر في هذا الصدد: عبد الله حمودي، الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة،ترجمة عبد المجيد جحفة.- الدار البيضاء: دار توبقال، الطبعة الرابعة، 2010 .

كما يمكن مقاربة الموضوع من منظور التنشئة السياسية للطرق الصوفية، الأساليب التي تعتمدها الزوايا في تأطير أتباعها وتنشئتهم، وكذا من خلال المواقف والسلوكات السياسية التي يصدر عنها الفاعلون الصوفيون[8].

وإذا كان من الصعب في هذا المقام، القيام بدراسة مستفيضة، اعتمادا على إحدى هذه المقاربات، فإننا سنكتفي في هذا الحيز باستعراض أطروحتين متعارضتين من إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة، هما: الأطروحة الطرقية والأطروحة السلفية.

## بين التدين الطرقي والتدين السياسي

لعل إحدى نقاط الخلاف الكبيرة بين السلفيين والصوفيين، يكمن في تأويلهما لعلاقة الدين بالسياسة: هل هي علاقة اتصال أم علاقة انفصال؟. ففي حين تنأى المقالة الطرقية بنفسها عن الخوض في مجال السياسة، باعتبارها بدعة وشرا مستطيرا، تسعى المقالة السلفية للتأكيد على العلاقة الوجودية الضرورية بين التجربة الصوفية والتجربة السياسية.

ولرصد الفروقات بين الموقفين، سنسعى في هذا الإطار إلى الوقوف عند ممثلين عن الاتجاهين الصوفي والسلفي، لاستجلاء وجهتي نظرهما حول هذه الإشكالية: الأول لأحد أقطاب الفكر الصوفي بالمغرب، وهو المفكر المغربي طه عبد الرحمن ممثلا للأطروحة الطرقية، والثاني للأستاذ محمد يتيم، عضو حزب العدالة والتنمية، أحد ممثلي الاتجاه السلفي المعتدل بالمغرب.

## الأطروحة الطرقية

يشكل المفكر المغربي "طه عبد الرحمن"، باعتباره أحد أبرز أقطاب الطريقة القادرية البودشيشية، أكثر من عبر عن هذه الأطروحة، في العديد من كتاباته ومؤلفاته.

لمعالجة إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة، يميز طه بين "التسييس" التي تطبع الممارسة السياسية للنزعات السلفية، و"التوعية السياسية"، من حيث إن نزعة التسييس لا تدخل في اعتبارها سوى العامل السياسي في تحديد الفرد، وفي تحقيق مستلزمات الإصلاح والتغيير، بينما التوعية السياسية تفترض إدخال عوامل أخرى غير العوامل السياسية في الاعتبار، كي تساهم، بمعية العامل السياسي، في تعيين وضعية الفرد، وإحداث التحول المطلوب[9].

---

[8]- عمار علي حسن، التنشئة السياسية للطرق الصوفية في مصر– القاهرة: دار العين للنشر، الطبعة الأولى، 2009.

[9]- طه عبد الرحمن، العمل الديني وتجديد العقل.– الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، 1997، ص: 104.

إن التسييس، بهذا المعنى، هو "إفراد الجانب السياسي بالقدرة على الإصلاح والتغيير، على اعتبار أن قيمة الفرد تنحصر في الفوائد والآثار السياسية التي يتركها أو يتلقاها في نطاق اجتماعي تتشابك فيه الاختيارات المذهبية والمصالح السلطوية والتنازعات على مراكز القوة"[10].

إن نزعة التسييس من منظور طه عبد الرحمن،، تقوم على "تعليق الإصلاح بالجانب السياسي وحده، وصرف الجانب التأنيسي بأشكاله الثلاثة: "المعاني الروحية"، و"القواعد الأخلاقية"، و"الاستقامة" بأوصافها الثلاثة: "اجتناب التطرف" و"الخلو عن التوقف"، و"دوام اليقظة". ومن ثم، فإذا كانت التوعية السياسية مطلوبة لذاتها، فإن التسييس آفة ينبغي الابتعاد عن الخوض فيها.

أما **التأنيس** فيقصد بها طه عبد الرحمن، تلك "المقومات الإنسانية التي تسقطها نزعة التسييس من اعتبارها، والتي تتمسك بها الاتجاهات ذات البعد الإنساني الصريح، كالديانات السماوية". ولعل من وجوه إخلال النزعات التسييسية بتلك العوامل التأنيسية ثلاثة، وهي: ترك الأخذ بالمعاني الروحية، وترك العمل بالقواعد الأخلاقية، وترك الاستقامة.

- ترك الأخذ بالمعاني الروحية، حيث "يضطر كل من ساقته المصلحة إلى التعاون مع القوى التسييسية، إلى أن يتستر أو يتنكر لاختياره الديني حتى يدفع عنه هذه النعوت المحرجة. ولم تجد السلفية بدا، بوصفها حركة سياسية تحتاج إلى الدعم والمساندة، من أن تتعامل هي الأخرى مع هذه القوى المخاصمة للدين"[11].

- ترك العمل بالقواعد الأخلاقية، ذلك أن التجربة السلفية النهضوية بالمشرق اتخذت من مبادئ الثورة الفرنسية ومنجزات التجربة الإصلاحية التركية نموذجين ينبغي الاقتداء بهما، أو على الأقل الاستفادة من مكاسبهما في الدعوة والتخطيط للنهوض بالأمة الإسلامية العربية، فكان أن انتقلت إليها الروح التسييسية اللاأخلاقية المبثوثة فيهما، واستولت على تصورها لأبعاد الإصلاح والتغيير، وكان لا بد أن تتسرب آثار هذه الروح إلى أختها بالمغرب"[12].

- **ترك الاستقامة**، فلما كانت الحركة السلفية قد تسربت إليها آثار هذا التسييس من ارتباطها بأختها في المشرق وارتباطها بمحاربة الاستعمار ومن قياس المؤسسات الدينية بهذا المعيار، فإنها دخلت في مخاصمة الطرق الصوفية من جهة مظهرها التبركي، كما دخلت في مجانبتها من جهة مظهرها التعرفي، فتجلت هذه المخاصمة في أن نعتت هذه الطرق بأبشع الأوصاف، ونسبت إليها أهلك التهم، كما

---

[10]- طه عبد الرحمن، نفسه، ص: 103.

[11]- طه عبد الرحمن، نفسه، ص: 105.

[12]- طه عبد الرحمن، نفسه، ص: 106.

تجلت هذه المجانبة في السكوت عن أدوارها التاريخية ومختلف الوظائف المادية والمعنوية التي اشتهرت بها"[13].

ومن ثم، يعتبر طه عبد الرحمن، أن غلبة التسييس في عمل الحركات الإصلاحية السلفية، هي آفة من شأنها أن تؤدي إلى "التصارع والتغالب والتحاقد والتكايد"، وأن تلحق أعم الضرر بالحركة التي تتبناه في استراتيجية عملها. وهو ما يجعله ينتقد الممارسة التسييسية للحركات السلفية، من حيث كونها تغفل "في خطابها عن مراعاة الجانب الروحي في الممارسة الإسلامية، بعد أن وجهت كامل عنايتها إلى الجانب السياسي، باعتباره الأقدر على إحداث نقلة حضارية تعمل على تحقيق النهضة والتّقدم، وتخرج العالم الإسلامي من حالة التبدع والتخلف"[14].

إن التخلص من آفة التسييس الذي تعاني منه حركات (التدين السياسي)، في منظور المقالة الطرقية، لن يتأتى إلا بالترفع عن المستوى المنفعي الدنيوي والتغلب السياسي، وذلك من خلال الاشتغال بما هو أرفع وأشرف، طلبا للتجديد، أي بالانتقال من المستوى الدنيوي الأدنى إلى المستوى الرباني الأشرف، ومن المستوى السياسي الأضيق إلى المستوى الإنساني الأوسع[15].

## الأطروحة السلفية

في مقابل المقالة الطرقية، تقوم مقالة الإسلاميين، على اعتبار "أن الطرق الصوفية بالمغرب تجهد في أن تنفي عنها أي شبهة سياسية"، وهو ما يشكل في نظرها ابتعادا الأدوار التقليدية التي دأب عليها"التصوف في صورته السنية الجنيدية"، والتي تؤكد معطيات التاريخ أنه "قد سعى إلى ردم الهوة بين المطلبين، إذ زاوج بين مفهوم الرباط الروحي التربوي ومفهوم الرباط السياسي، أي الانخراط في هموم الأمة وحماية الثغور والسير في مصالح الخلق والوطن"[16]

ولمقارعة خصومه من الطرقيين، يغرف محمد يتيم، من معجم المتصوفة ذاته في الرد على مقالاتهم وأطروحاتهم، حيث يعتبر أنه ما دام "أن الكمال الإنساني الذي يطلبه المتصوف عزيز المنال، ولكن إذا لم يتحقق الكمال المذكور، فإن ما لا يدرك كله، لا يترك جله، فتهذيب النفس مبتدءا واستمرارا،

---

[13]- طه عبد الرحمن، نفسه، ص: 108.

[14]- محمد زاهد كامل جول، التدين السياسي الإسلامي: آفات الحداثة المادية المستعارة، مجلة التفاهم، سلطنة عمان: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، عدد 21، شتاء 2008 .

[15]- محمد زاهد كامل جول، نفسه.

[16]- محمد يتيم، فصل المقال فيما بين التصوف والسياسة من اتصال، جريدة "التجديد "، بتاريخ: 10 - 06 - 2004.

وتهذيبها على الدوام حتى يأتي اليقين مطلب لا غنى عنه لمن يسعى في خدمة مصالح الأمة وطالب سبيل السياسة"[17].

## "السياسة" معانقة للحق مع مخالطة الخلق

تميز المقالة السلفية بين السياسة بمعناها "الشرعي" عن السياسة بمفهومها الوضعي، من حيث هي "المجال العملي لاختبار ما حققته تجربة التزكية من خلال الذكر والتبتل وصحبة الصالحين، إنها محك لاختبار حقيقة التجربة الصوفية أو التربوية"، وهي من "أهم مجالات التحقق بأعلى درجات الترقي في مراتب الفناء وإنكار الذات والانتصار على حظوظ النفس والتحقق بكل خلق سني والتخلص من كل خلق دني"، وبين السياسة في صيغتها الوضعية، من حيث هي ممارسة، مع القيم والأخلاق، ومن حيث هي صراع قائم على المصالح.

ومن ثم، يعترض محمد يتيم، على ما يذهب إليه المتصوفة، "من ضرورة الفصل بين الدين والسياسة، وبين التجربة الصوفية والممارسة السياسية، على اعتبار أن الدين هو مجال المطلق والسياسة هي مجال النسبي، وهو قول، في نظره، غير صحيحا على إطلاقه. فلا السياسية تستقيم بمنأى عن الثوابت والمطلقات وعن الأخلاق والقيم، ولا الدين كل الدين عبارة عن مطلقات وثوابت، إذ فيه قطعيات وظنيات ومحكمات ومتشابهات، ومنطقة فراغ تشريعي أو منطقة عفو تركت للاجتهاد البشري، ولذلك فالدين أصول وفروع شريعة وفقه، عقيدة وحضارة، نص ومقاصد وتاريخ وثقافة، أخلاق ونظام، تربية وتصوف وسياسة وجهاد"[18].

كما أن اعتبار السياسة شرا مستطيرا، يقتضي الابتعاد عنها وتركها، والانقطاع إلى التصوف حفاظا على نقائه وصفائه من السياسة أن تكدره، أو تقطع جلوتها صاحبها عن خلوته، هو أمر غير مقبول، ينكره حتى الراسخون في التجربة الصوفية والسالكون على الطريقة السنية الجنيدية، الذين يرون تمام التحقق في "معانقة الحق مع مخالطة الخلق". ذلك، أن فساد السياسة ليس داخلا عليها من قبلها ولا هو مرتبط بهويتها وحقيقتها، فالسياسة في أصلها ومقاصدها نبيلة، والفساد اللاحق بها قد لحق بها بالعرض لا بالذات، بتعبير ابن رشد.

وتخلص المقالة السلفية في الأخير، إلى التأكيد على ضرورة الوصل بين الدين والسياسة باعتبارهما أمرين متلازمين وضروريين، لا يتصور غيره في دولة إسلامية ومجتمعات إسلامية، ما دام الدين فيها ليس

---

17- محمد يتيم، نفسه.

18- محمد يتيم، نفسه.

فقط مجرد تجربة فردية روحية وأخلاقية وشعائر خاصة، بل هو يضع أسسا كلية لبناء نظام اقتصادي واجتماعي وقانوني. وهو ما يجعل الدعوة إلى تحييد الدين وفصله عن السياسة، من شأنها أن تقود، في نظر يتيم، إلى "إعادة إنتاج التجربة الغربية في العلاقة بالدين في صورتها الغربية المتطرفة، وهو ما لا يستقيم مع حقيقة الدين الإسلامي، وجوهره وتاريخه وحضارته، بل مع حقيقته المعاصرة". والقول بأن "معالجة أمراض السياسة وأعطابها، يكمن في لعنها وإعلان الطلاق بينها وبين التجربة الصوفية، وخوض تجربة صوفية محضة، بعيدة عن أدران السياسة ومؤامراتها وحيلها وألاعيبها"، لن يقود في المحصلة، بحسب يتيم، إلا إلى هدم الشريعة باسم طلب الحقيقة المطلقة، وإلى إسقاط التكاليف باسم المعرفة والذوق.

كما أن افتقار السياسي إلى مرجعية صوفية ضابطة للممارسة السياسية أخلاقيا وسلوكيا، بدعوى فصل الدين عن السياسة، من شأنه أن يحرم هذه الممارسة، من خلفية خلقية قوية وأرضية تربوية عظيمة لا غنى عنها لصلاح المتصدي للشأن العام، الذي يفترض فيه درجات عظيمة من التجرد والزهد. ذلك "أن التجارب القريبة والبعيدة تدل على أن فساد السياسة والبنيات الحزبية لم ينتج من نقص في البرامج والمؤسسات والقوانين والمساطير فقط، بل إنه راجع في الجزء الأعظم منه إلى فساد السياسيين وافتقارهم إلى تجربة صوفية حقيقية سابقة أو توقفهم عن ترويض النفس ومجاهدتها حتى لا تقع في أمراض السياسة، والتي على رأسها هوى متبع وإعجاب بالرأي ودنيا مؤثرة، وحب للجاه والتسلط".

ولعل من المفارقات، أن كلا من الاتجاهين الصوفي والسلفي يتهمان بعضهما بالالتقاء موضوعيا مع الحركات العلمانية. الأول بابتعاده عن الخوض في الشأن السياسي، والثاني بابتعاده عن المرجعية الدينية، وتركه الأخذ بالمعاني الروحية والأخلاقية في ممارسته للسياسة. وهو ما يطرح السؤال عن حدود العلاقة بين الديني والسياسي في الممارسة العملية لكلا الاتجاهين.

## على سبيل الختم

لقد تعددت مظاهر اهتمام التصوف الطرقي بالعمل السياسي، إما عبر إصدار بيانات في مناسبات متعددة، أو من خلال تبني مواقف معينة من بعض القضايا السياسية، مثل ذلك البيان الذي أصدرته الطريقة القادرية البودشيشية، ضد جماعة العدل والإحسان في عام 1999، عندما وجه ياسين رسالة إلى الملك محمد السادس بعد توليه الحكم، رافضة لما تضمنته من مواقف سياسية، أو في تصديها لتصريحات ندية ياسين، نجلة مرشد الجماعة، عندما أدلت بتصريحات للصحافة حول موقفها من الملكية وتأييدها للحكم الجمهوري، أو من خلال خرجاتها الإعلامية والسياسية في الدفاع عن مشروع الدستور الجديد. ولعل أبرز حدث مثير للجدل في تحول الطرق الصوفية للعب دور في المجال السياسي، هو خروج الطريقة ونزولها بكامل ثقلها إلى الشارع العام في أضخم مظاهرة من نوعها في تاريخ الطريقة لدعم

دستور 2011. وقد شكل هذا الخروج العلني، في نظر العديد من المتتبعين، تحولا نوعيا في تعاطي الطريقة مع الشأن العام، بعد سنوات من الانكفاء نأت خلالها الطريقة عن الزج بأتباعها في الخلافات السياسية.

ولعل من بين الأحداث الدالة في هذا الصدد، الدعوة التي أطلقها مؤخرا عدد من الشباب الصوفي لتأسيس "رابطة وطنية" تحت إسم: "الرابطة الوطنية لشباب الشرفاء والزوايا الصوفية". وهي الدعوة التي قوبلت بالتشكيك من قبل العديد من الفاعلين السياسيين والمتتبعين للشأن الصوفي والديني عموما، حول متطلبات الدعوة وتوقيتها، والدواعي والخلفيات التي تحكمت فيها. فقد رأى فيها البعض مجرد حلقة ضمن استراتيجية "إعادة هيكلة الحقل الديني" التي رسمتها الدولة في "محاربة الإسلام السياسي والمد السلفي في المغرب"، و"دعوة مسيسة تقف خلفها أجهزة رسمية من أجل خدمة أغراض سياسية معينة" لجهات "وطنية ودولية تستخدم التصوف لمحاربة المد السلفي وحركات الإسلام السياسي المعارض". كما رأى فيها آخرون محاولة لقطع الطريق على التيارات الدينية، خصوصا وأن هذا التوجه إلى التكتل ينسجم موضوعيا مع توصيات مؤسسة "راند" الأمريكية، الداعية إلى خلق أقطاب وتكتلات صوفية.

غير أن المنسق العام لرابطة الشباب الصوفي "محمد الخطابي"، نفى من جهته، أن تكون لهذه "المبادرة الفردية" لعدد من شباب الزوايا الصوفية بالمغرب وشباب الشرفاء المتمسكين بالمنهج الصوفي" أية خلفية سياسية، وإن لم يخف بالمقابل طموحه في أن يلعب "الشباب الصوفي" دورا مؤثرا من "خارج البنى التقليدية المعهودة، والمشاركة في عمل المجتمع المدني بوسائل وأدوات حديثة تتماشى مع العصر"، والمساهمة "في تحقيق الأبعاد التربوية للتصوف السني، وأيضا إيصال رسالته الروحية والأخلاقية إلى جميع الفئات، وخاصة الشباب المغربي المسلم الذي تواجهه تحديات كبرى خاصة بالهوية، والقيم والمشاركة في الحياة العامة، والمساهمة في التنمية"[19].

وهو ما يدفعنا في الأخير إلى التساؤل عن الخلفيات الحقيقية التي حكمت مطلقي هذه المبادرة؟ وماذا يعني خلق تكتل يضم مختلف أطياف الحركة الصوفية المغربية ومشاربها المتعددة؟ ألا يشكل مقدمة لخلق "مجلس أعلى للحركات الصوفية" كما هو الشأن في التجربة المصرية؟ وماذا يعني العمل "من خارج البنى التقليدية المعهودة"؟ هل هي دعوة صريحة لتجديد الخطاب الصوفي وإخراجه من عتمة الزوايا المغلقة، إلى الانخراط في قضايا الشأن العام، من موقع الفاعل هذه المرة، وليس من موقع المنفعل بهذه

[19]- أنظر نص الاستجواب مع المنسق العام لرابطة الشباب الصوفي، موقع: إسلام مغربي، الرابط:

http://www.islam-maghribi.com/index.php.htm l

القضـايا، كمـا اعتـادت عليه الطرق الصـوفية؟ وهـل تشـكل هـذه المبـادرة تعبيرا عـن رفـض شـباب الطـرق الصـوفية لأسـاليب "التنشئة السياسية" التقليدية، التي تربى عليهـا مريـدو هـذه الطـرق، والـتي تحض على "الانكفـاء والانشـغال بالـدين بمفهومـه الطقوسـي والشـعائري، والابتعـاد عـن الخـوض في أمـور الشـأن العام."؟ وهـل يؤشر هـذا المعطى الجديد لتحـول نـوعي في استراتيجية عمـل الطرق الصـوفية، وانتقالها من لعب السياسة من وراء ستار، إلى الخروج العلني إلى المعترك السياسي، ولعب دور أكثر تـأثيرا في الحقـل السياسـي بـالمغرب؟ أم أن هـذا يعـني أن شـباب الطـرق الصـوفية أصـبحوا أكثـر طموحـا مـن شـيوخهم في لعب دور سياسي أكبر؟ أم أن الأمر لا يعدو في الواقع كونه توزيعا جديدا للأدوار بين الطرق الصـوفية والسلطة؟[20].

[20]- الرابط السابق.